

(١) المقاومة الفلسطينية

الامن ٢٤٢ ، بينما آفاقها الحقيقية تمتد الى جذور القضية الفلسطينية ومستقبلها ومصيرها . واذا اخذت بالاعتبار الاجراءات السريعة التي اعقبت القرار (اتفاقية الخيمة عند الكيلو متر ١٠١ ، وتنفيذاتها بتبادل الاسرى ونقاط المراقبة الدولية) لبدأ واضحا ، من خلال سرعة تنفيذ هذه الاجراءات ، ان هناك تمسبا على ولوج هذه المرحلة - بعد تهيئة الاجواء المساعدة على قيامها . من هنا نشأت الحاجة بالفعل الى ضرورة تحديد الموقف من جميع افرزات المرحلة القادمة ، وقد استدعت هذه الحاجة اوسع جوار شهدته الساحة الفلسطينية منذ نشوء الثورة ، هادف بما توفر من معلومات وبكثير من التحليل ، الى استكشاف افاق المرحلة الحقيقية والتعرف على معطياتها من جهة والى مجابتهها عندما تصبح حقائق موضوعية بعيدة عن الظن من جهة اخرى .

كان من ابرز الموضوعات التي انصب عليها الحوار الفلسطيني واكثرها جذرية ما يتعلق منها باحتمال التسوية السياسية نفسها . فقد تطور رأي يؤكد هذا الاحتمال وينطلق من الحيثيات التالية : ان الحرب قد خلقت حقائق جديدة ابرزها على الجانب الاسرائيلي اهتزاز جميع الفرضيات التي بنت عليها اسرائيل سياستها في الفترة ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣ وتبستد تلك الفرضيات اسما الى « نظرية » الحدود الائمة لاسرائيل ، ومراهنتها على ان الدول العربية لن تكون بادئة بحرب ، واسطورة التفوق الاسرائيلي في حالة نشوب حرب . ويستخلص هذا الرأي - من خلال انهيار هذه الفرضيات - انه سوف يكون هناك تحول في السياسة الاسرائيلية نحو التخفيف من التصلب والتعنت المعهودين يقود في النهاية الى تنازلات تقدمها اسرائيل تتمثل في قبولها تنفيذ القرار ٢٤٢ او بعض اجزائه . ويدعم هذا الرأي حججه

اعلنت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اثر صدور قرار مجلس الامن الدولي بوقف اطلاق النار (١٠/٢٢) « ان الثورة الفلسطينية التي انطلقت منذ بداية عام ١٩٦٥ ليست معنية بهذا القرار ، وهي تؤكد انها ستتابع الكفاح المسلح والجهاد ضد الكيان الصهيوني من اجل تحرير الوطن وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه » . وكان هذا الاعلان - الموقف من جانب القيادة السياسية للثورة الفلسطينية منسجما مع جميع منطلقات الثورة المبدئية والسياسية ، ومنطقيا مع مصادراتها التي بنت عليها استراتيجيتها كلها . وترجمت الثورة اعلانها الى موقف عملي عندما لم تتعبد بقرار وقف اطلاق النار بل استمرت في عملها المسلح ككفته في الايام الاولى التي اعقبت القرار (راجع جدول العمليات العسكرية في هذا العدد من المجلة) . غير ان وقف اطلاق النار لم يكن مجرد قرار عسكري بحت ، بل كان جزءا من تصور سياسي اوسع يشمل صلب القضية الفلسطينية نفسها ، باعتباره خطوة اولى عملية نحو تسوية شاملة معنية بها الثورة الفلسطينية بالتاكيد ، معنية بنتائجها على الثورة نفسها ، وبواقبها على القضية الفلسطينية ، وبآثارها على الشعب الفلسطيني من حيث هو كيان وطني وعلى افراده من حيث هم مواطنون . وبذلك فاذا كانت الثورة غير معنية بحق بقرار وقف اطلاق النار من جهة انه يتناول موقف المتحاربين الذي ابتدأ في السادس من تشرين الاول ، فان الامر يختلف تماما من حيث النظرة الى ان هذا القرار كان بداية مرحلة جديدة ، بل بتعبير اكثر دقة مطلوب منه ان يكون بداية مرحلة جديدة عنوانها المسطح اقامة سلم في منطقة الشرق الاوسط مبني على قرار مجلس